مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائـر
دراسـة تطبيقية للفترة (1990ـ2014)

طارق قدوري
جامعة حمه لخضر الوادي - الجزائر
Tarek_kaddouri@yahoo.fr

Contribution to Rationalizing Government Spending on Economic Development in Algeria.

Applied for the study period (1990 – 2014)

Tarek kaddouri University of of elchahid hamma lakhdar – Algeria

Received: 14 Jan 2016 *Accepted: 09 July 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص :

تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومعها كافة أدوات السياسة المالية، وانعكس هذا التطور على مفهوم الإنفاق العام إذ أنه الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية.وقد استخدام المنهج الوصفي والأساليب القياسية لمعرفة حجم وهيكلة الإنفاق الحكومي في الجزائر.

وخلصت الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج أهمها تزايد الإنفاق الحكومي في الجزائر انعكاسا لتوجه الدولة الاجتماعي،كما تبين أن للإنفاق الحكومي أهمية في توجيه محددات التنمية الاقتصادية في الجزائر.مما يستدعي ترشيد هذا الإنفاق وتوجيهه نحو مجالات تخدم التنمية الشاملة ، والتأكيد على ضرورة التوجه نحو المزيد من الإنفاق على الصحة والتعليم لما لهم من قوة دافعة لتنمية ، مع الاستمرار في بناء قاعدة صلبة من البنية التحتية والمادية والاجتماعية المحفزة للنمو لتحقيق تنمية حقيقة عادلة ومستدامة .

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية ، ترشيد الإنفاق الحكومي، الميزانية العامة، نظام تحليل التكلفة والعائد، نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM).

رموز Jel : *E62, H50*

Abstract:

The evolution of the role of the State in economic activity developed with all the financial and policy instruments reflected the evolution of the concept of public spending as it means used by the State in achieving economic objectives, and may use a descriptive and standard techniques to illustrate the evolution of the size and structure of government expenditure in Algeria. The paper concluded that a group of the most important outcomes of increased government spending in Algeria with capped state social importance of government spending in Algeria in targeting the determinants of economic development, which calls for streamlining this spending towards areas serve the overall development, and emphasize the need to move towards more spending on health and education for their driving force for development, while continuing to build a solid base of infrastructure, material and social drivers of growth for the development of fair and reality Sustainable.

Keywords: *Economic development, Financial policy, The general budget, Rationalization of government spending.*

(JEL) Classification : E62, H50

تمهيد:

تمثل التنمية هدفاً تسعى جميع الأمم بمختلف ثقافاتها وأيدلوجياتها للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها تحسين المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل. ولأهميته عكفت النظرية الاقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي وذلك للوصول إلى المتغيرات التفسيرية لطبيعة التنمية.

ويعد الإنفاق الحكومي ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تؤكد كثير من الدراسات التطبيقية على أهميته باعتباره أحد المتغيرات المحددة لعملية التنمية. ويوضح الإنفاق العام البرامج الحكومية في المجالات كافة في صورة أرقام وإعتمادات تخصص لكل جانب منها. ولقد تبلورت صيغة لتعريف للإنفاق العام وهي : مبلغ من المال يخرج من ذمة شخص إداري سدادا لحاجة عامة.

ولقد شهدت معظم دول العالم زيادة ملحوظة في نفقاتها العامة بشقيها الاستثماري والجاري، وذلك نتيجة للاعتماد عليه في تمويل الخدمات الضرورية كالتعليم والصحة التي تقدم لأفراد المجتمع الذين يعدون وسيلة فعالة في التنمية الاقتصادية وهدفا لها في الوقت نفسه.

ويهدف البحث إلى معرفة حجم الذي يلعبه الإنفاق العام كمحرك للنشاط الاقتصادي في الجزائر. وتحديد أي أنواع النفقات أكثر دفعا لنمو وبالتالي إمكانية تحديد أولوية الإنفاق العام وترشيده لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة. مع تحليل توزيع الإنفاق العام على الاستخدامات المختلفة في الجزائر ، وذلك لمعرفة اتجاهات الإنفاق العام التي تعكس مستوى إنتاجيته وفاعليته. وصول إلى اقتراح منهج لتحديد أولويات الإنفاق العام في الجزائر. واقتراح آليات لترشيد الإنفاق الحكومي من خلال الاحتكام إلى المعايير المستخدمة في توجيه الإنفاق العام والبعد عن الإسراف والتبديد والاستغلال، والانحياز إلى معايير الكفاءة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للألفية.

و الملاحظ أن في كل مراحل التنمية في الجزائر كان للإنفاق الحكومي الدور البارز في توفير متطلبات التنمية، وتعد العلاقة بين الإنفاق العام وفعاليته وأثاره على التنمية الاقتصادية من الدراسات التي لم تتوصل إلى استنتاجات حاسمة ومنه يثار تساؤل رئيسي وهو محور مشكلة الدراسة:

هل ساهم تدخل الدولة في توجيه الإنفاق العام إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للألفية في الجزائر للفترة 1990 -2014 ؟

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسية أسئلة فرعية أخرى تركز الدراسة مضمونا وتحليلا في الإجابة عليها ومنها:

- ماهي خصائص التنمية الاقتصادية في الجزائر وأهم محددتها ؟
- ماهية الإنفاق العام وما هي آليات ترشيد الإنفاق الحكومي لتحيق أهداف التنمية الاقتصادية للجزائر؟
- ما هو الإنفاق القطاعي الأكثر دفعا لأهداف التنمية في الجزائر؟

تقودنا الإجابة على هذه الأسئلة التي قد تطرح في مثل هذه الدراسة إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لدراستنا هذه.

1 - اختلفت سياسات الإنفاق العام على قطاعات الاقتصاد الوطني باختلاف مراحل التنمية الاقتصادية والأهداف المتبناة في كل مرحلة وارتبط ذلك بمدى وفرة موارد تمويلها.

2 - غياب إستراتيجية واضحة لأولويات الإنفاق العام في الجزائر وعدم ترشيده انعكس على كفاءته وفاعليته في تحقيق أهداف التنمية.

3 - الإنفاق على التعليم والبحث العلمي والصحة والضمان الاجتماعي هي نفقات تدعم عمليات التنمية البشرية ومكافحة الفقر في الجزائر.

وتعتمد الدراسة على منهج التحليل الوصفي وذلك لتحديد المشكلة ووصفها والرصد النظري لأدبيات الموضوع.كما اعتمد على أسلوب التحليل المقارن باستخدام السلاسل الزمنية للإنفاق العام وعناصره المختلفة مع استخدام نموذج قياسي لتحديد العلاقة بين بنود الإنفاق العام وتأثيرها على مؤشرات التنمية الاقتصادية (التعليم ،الصحة ،العدالة ،النقل والمواصلات) ونموذج لبيان الأثر الإنفاق الكلي على المتغيرات الاقتصادية (الدخل ،سعر الفائدة، عجز الموازنة، حجم التوظيف) .

وسنعتمد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن وزارة المالية والبنك المركزي والديوان الوطني لإحصائيات وتقارير صندوق النقد الدولي في إعداد السلاسل الزمنية للفترة 1990 -2014 م.

ومن الدراسات الرائدة دراسة حديثة لـ **Ling pinghan**[خ] بعنوان : الإنفاق الحكومي وراء نمو غرب الصين مقاطعة كنموذج. قامت بدراسة تأثير برامج التنمية المختلفة على مكونات الإنفاق العام واهتمت بتحليل ومقارنة برامج الإنفاق العام في الصين قبل وبعد برامج التنمية.وتوصلت إلى حدوث تراكم للإنفاق العام في كل من مجالات البنية الأساسية ورأس المال الاجتماعي كما تم إعادة توجيه الإنفاق العام نحو الأولويات في الإنفاق التي تخدم الأنشطة التي تتميز بعائد اقتصادي مرتفع وتساهم في تحقيق أهداف التنمية الأخرى مثل تحسين توزيع الدخل والرعاية الصحية، والتعليم والبحث العلمي.

و في دراسة بعنوان : التنمية الاقتصادية والإنفاق العام في الاقتصاد اليوناني لـ: [ر] **Nikolaos Dritsakis** وهدفت الورقة في بناء نموذج اقتصادي قياسي للتحقق من العلاقة بين الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية. النموذج المستخدم يحتوي على نظام لخمس وظائف والمكونات الثلاثة التي تفسر الأجور والبطالة ، والأسعار والاستهلاك وتحديد الاستثمار في الاقتصاد اليوناني. تم الحصول على التقديرات والمعادلات في هذا النموذج باستخدام ، طريقة المربعات الصغرى المتطورة وبيانات تغطي الفترة من عام 1961 إلى عام 2000. وقد توصلت الدراسة وبصفة عامة أن التغيرات في الإنفاق العام تأثيرات ايجابية في جميع المتغيرات الاقتصادية ولاسيما تلك المتعلقة بتنمية الاقتصادية.

ومن الدراسة العربية نجد يسرى حسين طاحون دراسة تحت عنوان [ش]: أوليات الإنفاق العام واثر ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1992 -2011. هدف البحث إلى دراسة هيكل الإنفاق العام في السعودية وقياس العلاقة بين بنود الإنفاق العام في السعودية وبين معدل النمو الاقتصادي

بكافة أبعده . وفي ضوء ذلك وطبقا للنتائج المتحققة، وُضع هيكل مقترح لأولويات الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية بما يخدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

وفي دراسة للاقتصاد السوري لـ محمد صقر و آخرون بعنوان [24]: الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري ، وقف البحث عند سياسة الإنفاق العام كجزء من السياسة المالية ومالها من دور في عملية التنمية الاقتصادية، ويظهر الدور الذي لعبته هذه السياسة بشقيها الجاري والاستثماري في المراحل التي مر بها الاقتصاد السوري ، كما يقوم بدراسة الدعم الحكومي والرواتب والأجور ، وجهين من أوجه الإنفاق العام ، ويتوقف بذلك عند التحديات التي تواجه سياسة الدعم ، ودراسة سياسة الرواتب والأجور وعرض المشاكل المتعلقة بها. كما التوقف عند الإصلاحات الواجب القيام بها لتقوم سياسة الإنفاق العام بدورها كأداة مالية دافعة لعملية التنمية الاقتصادية ،من ضرورة التنسيق بين الجهات المسئولة عن الإنفاق العام ، إلى العمل بمبدأ إنتاجية النفقة، والإسراع بتفعيل سوق الأوراق المالية في سورية وتطوير الأجهزة المصرفية و المالية .

وفي دراسة خاصة بالاقتصاد المصري لـ فتحي على سعد عبد النبى بعنوان [25]: توزيع الإنفاق العام في مصر وتأثيره على العدالة الاجتماعية. تناولت الدراسة الإنفاق العام وعلاقته بالعادلة الاجتماعية في النظرية الاقتصادية . وخصص القسم الثاني لتأثير توزيع الإنفاق العام على الاستخدامات المختلفة على العدالة الاجتماعية في مصر خلال الفترة الممتدة من 1983 إلى 2004. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الإنفاق العام كالنسبة لناتج المحلي تراجعت خلال فترة الدراسة باستثناء الدين العام المحلى . مع ارتفاع الأهمية النسبية للإنفاق العام على كل من الصحة والتعليم إلى حد ما، إلا أن هذه الزيادة لا تتناسب مع الزيادة السكانية. مع تسجيل عدم عدالة في توزيع الإنفاق العام على الصحة في مصر حيث تميز لصالح الإدارة المحلية وإهمال الرعاية الصحية العلاجية .أما بالنسبة للإنفاق على التعليم فتبين أن الإنفاق العام الاستثماري في الخدمات التعليمية مسئول عن 22.14 % من عدم العدالة الاجتماعية .

ومن أهم الدراسات الحديثة التي عالجت الاقتصاد الجزائري نجد دراسة بن عزة محمد بعنوان [26]: " ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف". دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر للفترة 1963 -2013. ويؤكد أن تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير. وفي المدى الطويل أكد لنا أن زيادة الإنفاق العام أثره محدود على الناتج المحلي الإجمالي، ومن نتائجه أن مدونة الميزانية العامة للجزائر والنفقات العامة بصفة خاصة مدونة قديمة تستجيب بصعوبة للاحتياجات الجديدة لتسيير الاقتصاد العام.

ثانيا : ترشيد الإنفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية:

2-1 : مفهوم التنمية الاقتصادية و مؤشراتها:

أكد الاقتصادي Todaro [27] أن التنمية هي عبارة عن مجموعة من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية أو التنظيمية ينتقل بواسطتها المجتمع بأسره من وضع غير مرضي إلى وضع أخر يعتبره الأفراد، ماديا وروحيا، أفضل وأكثر إنسانية. وقد عرف البنك الدولي في تقريره عام 1991 التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات معتمدة في

التغيير الهيكلي للاقتصاد القومي بهدف التحسين في حياة الأفراد ليس فقط من ناحية الدخول المرتفعة ولكنها تضم أيضا مستوى أفضل من التعليم ومستويات مرتفعة من الصحة و انخفاض و اختفاء الفقر. والتنمية هي عملية متعددة الأبعاد تشمل تفاعل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية.

وقد استخلص (Hicks&Streeten1979) [8] نتيجة مراجعتهم لقصور في أداء الـGNP في قياس التنمية باستعمال المؤشرات الاجتماعية والبشرية هو أكثر المكملات لـ GNP أهمية. واقترح الباحثون من مختلف النظم العلمية مؤشرات متنوعة لتنمية وذلك في محاولة لإيجاد مقياس مناسب منهم معهد بحوث الأمم المتحدة. وحديثا أجرى معهد الأمم المتحدة تعديلا في تركيب ومكونات دليل مستوى المعيشة وأسماه مؤشر مستوى المعيشة الموحد (Level Of Liviving Unitary Index) . وضع هذا الدليل استجابة إلى الشعور بأنه على الرغم من سرعة نمو البلدان الفقيرة اقتصاديا فإن النمو الاقتصادي قد لا يتمكن من تقديم زيادات هامة في مستويات الدخل المطلقة للفرد. واعتماد ثلاثة اهتمامات اعتبرت كونية هي : رغبة الناس في إنقاص وفيات الرضع ، وفي إطالة أمد الحياة ،وفي إزالة الأمية.

2-2 : أهداف السياسة المالية وأدواتها :

تعرف السياسة المالية بأنَّها استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني،والعمالة، والادخار والاستثمار، وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية،نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى العام للأسعار ومستوى الدخل الوطني .

ويعتبر الإنفاق الحكومي أداة مهمة التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع حاجات المجتمع العامة وتحقيق أهدافه،وعلى الرغم من أن الإنفاق العام يمكن الحكومة من تسيير أجهزتها وإدارتها إلا أن حجم هذا الإنفاق يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

وقد اختلفت طرق تقسيم الإنفاق العام حسب الهدف المرجو تحقيقه من ذلك التقسيم ومن أهم هذه التقسيمات،التقسيم الاقتصادي و التقسيم الإداري،فالتقسيم الاقتصادي الهدف منه معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق الحكومي. وينقسم إلى قسمين الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي[لح لخ]. أما بالنسبة للتقسيم الإداري فالهدف منه توضيح العلاقات المالية المختلفة التي تقوم بها الحكومة، كما يساعد هذا التقسيم على إعداد الميزانية العامة للدولة.

ويصنف الإنفاق الحكومي طبقا لإحصاءات مالية الحكومة الصادرة من الصندوق النقد الدولي إلى نوعين من التصنيفات هما الاقتصادي والتصنيف الوظيفي. ووفقا لتصنيف الأول يقسم إجمالي الإنفاق الحكومي إلى المكونات رئيسية، الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري وصافي الإقراض.كما يصنف الإنفاق الجاري اقتصاديا إلى الأجور والرواتب،والإنفاق على شراء السلع و الخدمات ،مدفوعات الفائدة والدعم و المدفوعات التحويلية.أما التصنيف الثاني هو التصنيف الوظيفي الذي من خلاله يقسم الإنفاق الحكومي طبقا لوظائفه، كالإنفاق على الخدمات العامة والإنفاق على الأمن والدفاع، الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة والإنفاق على الضمان الاجتماعي، والإنفاق على السكن.

2-2-1 : ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي:

أكد التاريخ الاقتصادي للسنوات الـ 150 الفائتة أن النمو الاقتصادي ترافق وارتفاع الإنفاق العام منذ منتصف القرن التاسع عشر[لخ لخ]. وقد عرف هذا الارتباط الطويل الأمد " بقانون واغنر ". وفي دراسة قام بها (Wiseman&Peacock) عن تطور النفقات العامة في المملكة المتحدة خلال الفترة (1890 -1955) [12]. توصلت إلى القول بأن النفقات العامة في المملكة المتحدة تخضع للقانون العام والمحور الرئيسي لهذه الفرضية أن الإنفاق الحكومي ينمو نتيجة لنمو الإيرادات. إلا أن هذه الفرضية ركزت على عوامل سياسية وغير اقتصادية مثل الاضطرابات والحروب والهزات الاجتماعية التي ينتج عنها تزايد في الإنفاق العام بشكل قفزات وزيادة غير منتظمة في الإنفاق، وقد ارجع (Wiseman&Peacock) هذه الزيادة إلى أثر الإحلال أن الزيادة في النفقات العامة نتيجة لحدوث الهزات الاجتماعية والاضطرابات والحروب. وأثر التركيز يقصد به الزيادة في الإنفاق العام ترجع إلى الزيادة المستمرة في الطلب على الخدمات العامة ،وارتفاع مستوى كفاءة الأجهزة الحكومية التي تقدم هذه الخدمات. ولكن في الواقع العلمي نجد أن التقدم الاقتصادي و التغيرات الهيكلية في الاقتصاد أحدثت زيادات كبيرة ومنظمة في حجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة.

كما قام كل من (Musgrave&Rostow)[13] في إطار نماذج التنمية في تحليل نمو الإنفاق العام ،بربطه بمراحل النمو الاقتصادي للدولة حيث بين أنه في المرحلة المبكرة من مراحل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يكون الاستثمار العام النسبة الأكبر من الاستثمار الكلي،لأن القطاع العام في تلك المرحلة ،يجب عليه إنشاء البنية التحتية مثل خدمات (الطرق والمواصلات ،والعدالة والأمن ،الصحة والتعليم ..الخ). وهذا النوع من الاستثمارات ضروري في مرحلة الانطلاق في مرحلة المتوسط من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويؤكد (رستو) على أنه عندما يصل الاقتصاد مرحلة النضوج ينتقل الإنفاق العام من إنفاق على البنية التحتية إلى الإنفاق على التعليم والصحة والسلع الترفيهية. وفي مرحلة الاستهلاك الكبير التي تتميز باتجاه القطاعات القيادية إلى إنتاج السلع المعمرة ،يزداد طلب أفراد المجتمع على هذه السلع مثل السيارات و الأجهزة الكهربائية المختلفة فتتجه الاستثمارات نحو توفير هذه السلع.

2-2-2 : مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي و متطلبات نجاحه:

لقد كان التشريع المالي الإسلامي صاحب الفضل والسبق في تحديد مضمون كلمة الترشيد ووضع قواعده،فقد جاء في سورة الفرقان قوله تعالى : " والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما " الفرقان آية 67. أي الذين ليسوا بمبذرين في إنفاقهم ،فيصرفون فوق الحاجة ،ولا بخلاء على أهليهم فيقصرون في حقهم ،وخير الأمور أوسطها (ابن كثير).

وعن طريق هشام بن عروة عن زوجته فاطمة بنت المنذر عن جدتها أسماء بنت أبي بكر قالت : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : انفق هكذا وهكذا و هكذا ، ولا توعي فيوعي الله عليك ،ولا توكي فيوكي الله عليك . صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم. أي لا تحبسوا الأموال في أوعية البخل ، ولا تشدوا عليه الوكاء، وهو ما يشد به رأس القربة[14] .

ولقد نشأ مصطلح الرشاد الاقتصادية والعقلانية الاقتصادية مع المدرسة الحدية ،ولو اقتصرنا مفهوم الترشيد على الإنفاق العام ، فهو يعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها. هو العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات.من خلال حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه ذلك من تحديد البرامج التي يجب أن تقوم بها الدولة وتلك التي يقوم بها القطاع الخاص. مع استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع. وبذلك فإن الهدف الرئيس من عملية ترشيد الإنفاق العام هو أن تحقق الحكومة الأهداف المحددة باستخدامها لمواردها على أحسن وجه ممكن .[15]

وبالإضافة إلى الميزانية و بنودها وتطورها إلى موازنة البرامج والأداء لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في ظل ترشيد الإنفاق الحكومي، أنظمة تساعد صناع القرار في القطاع العام على تطبيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية في توجيه الموارد النادرة منها نظام تحليل التكلفة والعائد كأداة لدراسة الجدوى الاجتماعية للمشاريع العامة ،حيث تبحث هذه الأداة في تكاليف وعوائد البدائل التي أمام صناع القرار بحيث يستطيع أن يحيط بآثار تلك البدائل، وبالتالي الوصول إلى البديل الذي يحقق مبدأ الكفاءة الاقتصادية.هذا الأسلوب التحليلي يعتبر نموذجا توجيهيا، حيث أنه ليس وصفا لجميع نتائج أو أثار البدائل التي أمام صناع القرار فقط ،وإنما يحدد أيضا بعض القواعد التقريرية للاختيار من بين تلك البدائل على ضوء تفضل صناع القرار.[16]

ثالثا : دور الانفاق العام في التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2014 :

بعد مرحلة من التذبذب السياسي ترتب عليه تذبذب اقتصادي واجتماعي لعشرية كاملة، ومع تحسن الوضعية الاقتصادية وتوفر ملائة مالية نتيجة لتحسن في الجباية البرولية المصدر الاساسي للايردات الميزانية. وضعت خطط تنوية مرحلية ومترابطة إبتداء ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ،أو المخطط الثلاثي (2001 - 2004) الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار(حوالي7ملايير دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار(16مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.ثم اتبع بالبرنامج التكميلي لدعم النمو أو المخطط الخماسي الأول (2005 -2009) الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في بداية 2009 فقد قدر بـ 9.680 مليار دينار (حوالي130 مليار دولار) بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني (2010 -2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار(286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار11.534 مليار [17].

انعكس ذلك على معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1990 -2014) وانتقل الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد من 1543 دولارا أمريكيا 1994 إلى 5803 دولار أمريكي سنة 2014. هذه الزيادة في متوسط الدخل انعكست على الكثير من فئات المجتمع الجزائري خلال المرحلة الأخيرة ، ولا تزال معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ترتبط بشكل وثيق بقطاع الهيدروكربون، ويتميز هيكل إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بهيمنة الخدمات المسوقة و خدمات الإدارات العمومية ،حيث تمثلان معا أكثر من نصف إجمالي الناتج الداخلي خارج المحرقات 55.3٪ نسبة محسوبة سنة 2012. و يبقى قطاع الفلاحة الأكثر تقلبا،ويوضح الجدول التالي تطور كل من الناتج المحلي الحقيقي وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الجزائر.

جدول1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للاقتصاد الوطني للفترة (1990 -2014).

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
4.7	2.7	2.1	3.2	5.1	1.1	3.8	3.84	-.9	-2	-1.6	-1.2	1.2	RGDP %
12,48	5,07	0,97	20,0	11,5	0,21	6,01	20,5	24,2	18,2	7,53	17,8	34,1	NGDP per capita
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
	3.38	3.42	3.06	2.47	3.28	2.43	2.4	3	2	5.1	5.2	6.9	RGDP
	2.7	3.8	6.8	17.9	17.9	-11.4	16.6	8.6	7,4	8,4	17,3	13,0	NGDP per capita

المصدر : من جمع الباحث اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات، إضافة إلى Copyright: ©IMF, 2015 Source: World Economic Outlook - Outlook

3- 1 : تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2014 :

استمرت النفقات العامة في الجزائر بتزايد مستمر في حجمها المطلق بالأسعار الجارية، حيث تضاعفت (700) مرة خلال فترة الدراسة، إذا ارتفعت من 140012 مليون دينار سنة 1990 إلى 1255567 مليون دينار سنة 2000 لتبلغ سنة 2014 مبلغ 7656166 مليون دينار. والملاحظ ارتفاع النفقات الحقيقية كان بمعدلات مقبولة وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 5.24 % للفترة 1990 -1998 ليرتفع إلى9.11% للفترة 1999 - 2006. مستقرا في 4.46% للفترة 2007 -2014. والملاحظ أنه بعد استبعاد أثر التضخم الزيادة المقبولة في النفاقات العامة الحقيقية وبمعدلات أقل منها في النفقات محسوبة بالاسعار الجارية.

ساهم تخفيض قيمة العملة الوطنية من حيث السعر في التاثير على الانفاق العام الجاري، وهذا ما أظهر تحليل اختبار بيرسون وجود علاقة ارتباط عسكية متوسطة بين قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والانفاق الحكومي بالاسعار الجارية، في حالة بقاء العوامل الاخرى ذات العلاقة ثابتة على حالها.حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون -0.46 ٪، ولها دلالة احصائية بمستوى ثقة5%. وهو ما يتفق مع التفسير الاقتصادي لزيادة في حجم الانفاق الحكومي في الجزائر. و الشكل التالي يوضح منحى تطور قيمة الدينار الجزائري .

الشكل 1 : تطور قيمة الدينار مقابل الدولار للفترة 1990 -2014.

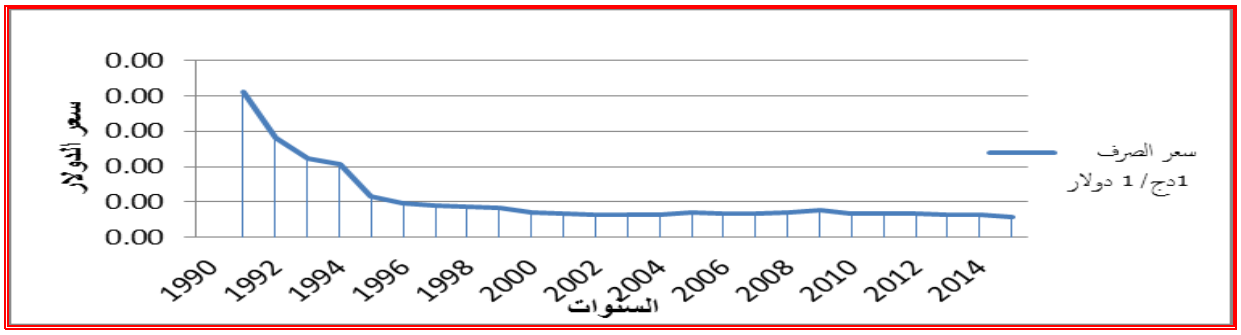

المصدر : من إعداد الباحث اعتماد على معطيات بنك الجزائر.

كما تشير النتائج القياسية إلى قوة العلاقة بين التغيرات في الزيادة السكانية والنفقات العامة، حيث يبين أن التغيرات في السكان قادرة على تفسير97% من التغيرات في النفقات العامة، في حالة بقاء العوامل الأخرى ذات العلاقة ثابتة على حالها. في حين تشير قيمة المرونة إلى أن تغير السكان بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير النفقات العامة بمقدار8.71 وحدة.

$$\log G = -30.013 + 8.719 \log (P) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

S.E = (-22.76) (29.74)

$R^2 = 0.975$ D.W = 0.489

وتعتبر الأسباب الاجتماعية عوامل أخرى أدت إلى زيادة النفقات العامة وخاصة أن الجزائر تعتمد على سياسة اجتماعية بامتياز، فقد شرعت الحكومة الكثير من القوانيين والمنح التي استهدفت رفع الكفاءة واتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من خدمات الصحة والتعليم.

ففي المادة 53 من الدستور الجزائري تنص[18] : الحق في التعليم مضمون، وتسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم، والتكوين المهني.

كما نصت المادة 54: بأن الرعاية الصحية حق للمواطنين.

تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية وبمكافحتها. لهذا عملت الجزائر على توفير الخدمات الصحية من خلال التكوين الايطارات و فتح مستشفيات و مراكز العلاج عبر التراب الوطني اخذاتا في الحسبان التوزان الجهوي و التقرب من خدمة المواطن.

وأكد المشرع الجزائري في المادة55: أن لكل المواطنين الحق في العمل. لهذا عملت مختلف الحكومات المتعاقبة على العمل على توفير مناصب عمل في صيغها المختلف وتجسد ذلك في العديد من برامج الإدماج والدعم وخلق الصيغ المختلفة للشغل. في اطار مايضمنه القانون أثناء العمل من الحق في الحماية، والأمن، والنظافة،والحق في الراحة مضمون.

وفي المادتين 58 و59 والتي تنص على ان الأسرة تحظى بحماية الدولة والمجتمع. وأن ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل، والذين لا يستطيعون القيام به والذين عجزوا عنه نهائيا، مضمونة. تجسد ذلك في تخصيص وزارتين الأسرة والطفل، ووزارة التضامن الاجتماعي، وما خصص لهما من اعتمادات لتغطية

البرامج المختلفة الخاصة. يتضح مما تقدم أن التطور في مجال الخدمات الاجتماعية صحية أو تعليمية أو غيرها أدى إلى زيادة حقيقية في النفقات العامة في الجزائر .

ومن حيث هيكل النفقات العامة مثلت النفقات الجارية النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، حيث قدر متوسط نسبتها خلال فترة الدراسة بـ 61 %. ويرجع هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل أهمها ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية، بالإضافة إلى عمليات سداد الدين العمومي. وفي المقابل سجلت النفقات التجهيز ما نسبته 39% من اجمالي الإنفاق العام، وقد عرفت ارتفاعا في نسبتها من 21.7 % من حجم الإنفاق الإجمالي سنة 1998 إلى 51.23 % سنة 2006 لتتجاوز هذه النسبة 50% سنة 2009 وهو تطور ناتج عن تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة منذ سنة 2001 تعتمد على التوسع في الانفاق الحكومي الاستثماري. و الملاحظ انه هناك تحول واضح لصالح النفقات التجهيز ابتداء من سنة 2005 إلى غاية 2008 وهي فترة البرنامج التكميلي للانعاش الاقتصادي، الا ان معدل النمو السنوي المركب لنفقات التسيير قدر للفترة 1990 - 1998 بـ 31.94 %، مقابل معدل نمو سنوي مركب قدره 12.38% لنفقات التجهيز. هذا التباعد انحصر للفترة 1999 -2014 مسجل معدل نمو سنوي مركب قدره 17.85 %، 16.95% لنفقات التسيير و نفقات التجهيز على التوالي. و الشكل التالي يوضح تطور هيكل الانفاق الحكومي في الجزائر.

الشكل 2 : هيكل النفقات العامة في الجزائر 1990 -2014.

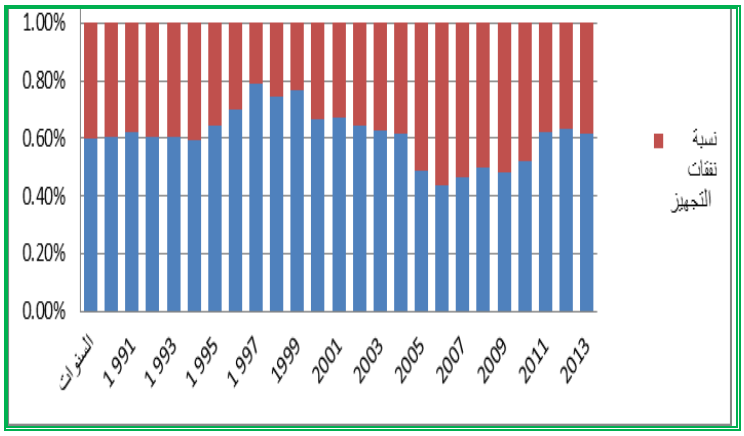

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على القوانين المالية لفترة الدراسة .

3-2- تطور الإنفاق الحكومي على القطاعات التنمية الاجتماعية في الجزائر:

3-2-1 : تطور الإنفاق الحكومي على التعليم في الجزائر :

يضطلع التعليم بدور محوري في العملية التنموية، ذلك أنه أهم وسيلة يتسنى من خلالها فعليا تحقيق أهداف التنمية. ومنذ الاستقلال أولت الحكومة الجزائرية قطاع التربية والتعليم أهمية كبيرة[لخ]، ورغم ان نفقات التربية والتعليم بقيت تتزايد بشكل منتظم تقريبا تماشيا مع التوسع السنوي في قطاع التربية والتعليم. إلا أن الانخفاض في نسبة نفقات التربية التعليم إلى النفقات العامة و التي تتراوح بـ 21.1 %، سنة 1990 إلى11.7% سنة2002. لتبلغ سنة2011 نسبة 11,4%، يرجع إلى التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي، حيث كانت الزيادة في نفقات العامة

أكبر من الزيادة في نفقات التربية والتعليم. والشكل التالي يوضح تطور الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في الجزائر.

الشكل 3 : تطور الانفاق على التعليم و اجمالي الانفاق العام إجمالي الناتج المحلي للفترة 1990 -2011.

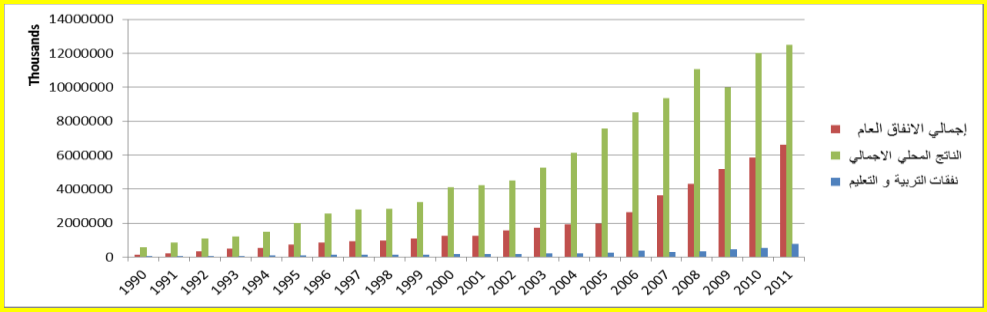

المصدر : إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجداول ذات العلاقة .

و برجوع إلى المعايير الدولية لرصد التعليم للجميع الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة لتربية والتعليم نجد أن الجزائر حققت ارقاما متباينة وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 2 : المؤشرات العالمية لتربية والتعليم لسنوات 2010.

مؤشرات التنمية الخاصة بالتعليم	الجزائر	مصر	تركيا	الدول العربية	دول العالم
معدل محو امية الكبار (15 سنة فما فوق) %	73	72	91	75	84
الرسوب في مرحلة التعليم الابتدائي والتسرب منها .	7.5	3.7	1.8		
نسبة التلاميذ إلى المعلمين في الإبتدائي.	23	26			
الإنفاق الحكومي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.	4.4	3.7	3.0	4.5	4.8
الإنفاق على التربية والتعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي الإجمالي.	20.3	11.9	-	16.7	14.0

المصدر : من جمع الباحث اعتمادا على التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ، منظمة الامم المتحدة لتربية و التعليم.

3-2-2: تطور الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية في الجزائر للفترة 1990-2014:

اصبح قطاع الصحة يشكل نسبة كبيرة من الاقتصادي الوطني، كما ان هذه النسبة تاخذ في التزايد من عام إلى اخر. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، ارتفعت نسبة الانفاق على الرعاية الصحية من الناتج المحلي الاجمالي من 5.1 % عام 1980 إلى 12.2 % عام 1990 ثم وصلت إلى 15.9 % عام 2000.لح بر

وفي الجزائر وضعت العديد من الخطط الصحية وعلى فترات متتالية، من أجل الإرتقاء بصحة المواطن. انعكس في ارتفاع عدد الأطباء لكل فرد بتحسن حيث بلغ مقبل كل طبيب 640 فرد سنة 2010. وتعتبر وفيات الأطفال من المؤشرات الأساسية التي تبين الحالة الصحية ليس للأطفال فقط وإنما لمجموع السكان في أي بلد، فالمعلوم أن الأطفال يشكلون قاعدة الهرم السكاني وبالتالي فهم قوة العمل المستقبلية و أن زيادة وفياتهم تؤدي إلى خسارة في الطاقة الإنتاجية المستقبلية.

الجدول 3 : تحسن وضع الولادات في الجزائر للفترة 1990 -2014.

السنة	عدد الوفيات الرضع	معدل وفيات الرضع اجمالي /1000	المزاليد اموات	معدل المواليد اموات اجمالي ل 00	احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولاد	عدد الوفيات (بالالاف	المعدل الخام للوفيات
1990	36270	46,8	16691	21,4	66,9	151	6,03
2000	21072	36,9	14891	24,7	72,5	140	4,59
2008	20793	25,5	16588	19,9	75,6	153	4,42
2009	21076	24,8	15937	18,4	75,5	159	4,51
2010	21046	23,7	16444	18,2	76,3	157	4,37
2011	21055	23,1	15480	16,7	76,5	162	4,41
2012	22088	22,6	15795	15,9	76,4	170	4,53
2013	21586	22,4	15009	15,4	77	168	4,39
2014	22282	22	15077	14,6	77,2	174	4,44

المصدر : من جمع الباحث اعتمادا على الديوان الوطني للاحصاءات www. Ons.dz

وانطلاقا من هذا التوسع في الخدمات الصحية من قبل الحكومة فقد ارتفعت نفقاتها من000 384 الف دج سنة 1990 إلى 365946753 ألف دج سنة 2014 و بمعدل نمو سنوي مركب قدره 24.46 % للفترة الاجمالية اعتمادا على سنة 1991. وكمعدل نمو سنوي مركب للفترة 2000 -2014 قدره18.52%.

رغم التطورات التي شهدها القطاع الصحي في الجزائر طليت فترة الاستقرار الاقتصادي الا ان الخدمات الصحية لا تزال دون مستوى الحاجات السكانية كما و كيفا، ويبرز ذلك من خلال العديد من المؤشرات الصحية مثل احتمال وافيات الاطفال دون الخامسة 41 لكل الف مولود حي، في حين بلغ الرقم 20 في الاردن و15 الاجنتين في حين بلغ في 6 في كند و 4 في فرنسا و المانيا و ايطاليا [21].

في حين بلغ نسبة وفيات الامومة لكل 100.000 مولود حي 180 بعيد على الارقام المسجلة في الدول المشابهة حيث بلغ في المكسيك 60 و في 4 في اسبانيا و المانيا في حين بلغ 1 أيرلندا. وبلغ معدل وفيات حديثي الوالدة (24 لكل1000مولود حي)، في حين بلغ في البرازيل 11 و في بلجيكا 2 ، مع تحسن في نسبة الولادة بالاشراف عاملين مختصين ذو معرفة من77% 1990 -1999 إلى59% للفترة 2000 -2008.

و بمقارنة الانفاق الصحي للحكومة والقطاع الخاص والقطاع الخارجي، والمواطنون من جيوبهم مع باقي دول العالم و المعدل العالمي .

جدول 4 : يقارن نسب اللانفاق على الصحة في الجزائر مع دول العالم 2007

نسبة الانفاق الصحي	الجزائر	الاردن	الدول العربية	دول العالم
إجمالي الانفاق على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	4.4	8.9	4.1	9.7
الانفاق الحكومي العام على الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الانفاق على الصحة	81.6	60.6	55.5	59.6
الانفاق الخاص على الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الانفاق على الصحة	18.4	39.4	44.5	40.4
الانفاق الحكومي العام على الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الانفاق الحكومي	10.7	11.4	7.5	15.4
الموارد الخارجية المكرسة للصحة كنسبة مئوية من إجمالي الانفاق على الصحة	0.1	4.7	1.8	0.2
نصيب الفرد من إجمالي الانفاق على الصحة حسب متوسط معدل سعر الصرف (بالدولار)	173	248	416	802
نصيب الفرد من الانفاق الحكومي على الصحة بمتوسط سعر الصرف (بالدولار الامريكي)	141	150	282	478

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على التقرير منظمة الصحة 2010.

رغم الاستثمارت المهمة في قطاع الصحة و التطور الذي شهده في الجزائر والاقتراب من المعدلات العالمية، ورغم النقائص المسجلة والإختلات منها التباين في التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية في البلاد بين المنطاق الداخلية والصحراوية، والمدن الساحلية، وتركز معظم التخصصات في العاصمة وبعض المدن الكبرى.

كما يعتبر غياب التخطيط الصحي من المعوقات الأساسية للتنمية الصحية الشاملة في البلاد، وعامل للعديد من المشاكل التي يعاني منها القطاع الصحي. ذلك ان التخطيط الصحي ينبغي أن يستهدف تلبية الاحتياجات المستقبلية للسكان من الخدمات الصحية، من خلال تعبئة الموارد المتاحة حاليا وتوجيهها نحو معالجة المشاكل الصحية للمجتمع القائمة فعلا والمتوقعة وبما فيها الجوانب التي تساهم في تشكيل الوضع الصحي أو تؤثر فيه .

رابعا : أفاق ترشيد الإنفاق الحكومي وتحقيق أهداف التنمية في الجزائر:

إن قفز تكاليف مخطط الإنعاش الاقتصادي2004 -2009 من150إلى280 مليار دولار، بنسبة 87%، دليل عن تباعد بين التخطيط الموازني و لاولويات القطاعية، وتأخير في الانجاز مما يتسبب في زيادة التكاليف. وماغياب التدخل الموازني الفعال بسبب تفكك الميزانية، والناجم أصلا عن فصل ميزانية التسير عن ميزانية التجهيز[22].

هذا يدل على عدم فعالية وسائل التنفيذ لدى المؤسسات المكلفة في اطار الانظمة الموازنية المعمول بها، ومن أجل تجسيد السياسات القطاعية على أرض الواقع وتحقيق فعالية لاستعمالات الموارد العامة، طلب رئيس الجمهورية بالإسراع في عملية إصلاح نظام المالية العامة. وبصدور التعلمية رقم 02 المؤرخة في22 جوان2010 من قبل الوزير الاول، والتي يطالب من خلالها أعضاء الحكومة على ترشيد الإنفاق في قطاعاتهم. وفي زيارته للجزائر أكد المدير المركزي للبنك العالمي،على ضرورة الاصلاح الموازني وترشيد النفقات العامة للجزائر، وضرورة الإسراع في تجسيد مشروع الاصلاح الموازني كضرورة ملحة لترشيد النفقات العامة. من خلال مكانيزمات جديدة ذات صلة بمسار النفقة وبالتحديد فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات والالتزامات وتسيير المعلومات، ونظم المراقبة وغيرها.

كما تبين أن مساهمة الاستثمارات خاصة في القطاع الصناعي في الجزائر تتميز بضعف كفاءة التوزيع بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث حظي قطاع الخدمات خاصة النقل بنسبة مرتفعة من إجمالي المشروعات الإستثمارية المرخصة والمنفذة وقيد التنفيذ، مقابل انخفاض حصة القطاعين الزراعي والصناعي منها.

4-1 : نحو نموذج قياسي لترشيد الإنفاق الحكومي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر:

وفي نموذج يدرس اثر أصناف الإنفاق الحكومي في تعزيز أهداف التنمية الاقتصادية وكيف تخصيص الموارد بين القطاعات المختلفة ، مثل الزراعة ، والبنية التحتية ، الصحة والتعليم ، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs). معتمدين على طريقة المربعات الصغرى البسيطة (OLS)، من خلال الربط بين الناتج المحلي الإجمالي(GDP)، و أصناف الإنفاق الحكومي الخمسة، الإنفاق على التعليم(ED) والإنفاق على الصحة(HL)، والإنفاق على الاتصالات والنقل، والإنفاق على القطاع العسكري ، والإنفاق على الجانب الاجتماعي والتضامن

الوطني. مع استخدام بيانات من التقارير المالية لسنوات 1990 إلى 2014 ، إضافة إلى إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء ONS ، للقطاعات المختلفة، والاستعانة بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والإحصاءات المالية (الحكومة GFS). و بتركيز على القطاعات الحيوية، الزراعة،والتعليم والصحة،والضمان الاجتماعي، والاتصالات والنقل،و الدفاع.

ويظهر الشكل أدناه تركيبة الإنفاق الحكومي في الجزائر وأهمية كل صنف مع المراكز الأولى الإنفاق على التعليم يليها الإنفاق العسكري و أخيرها الإنفاق على النقل والاتصالات.

الشكل 4 : ترتيب المراكز الأولى لأصناف الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة : 1990- 2014 .

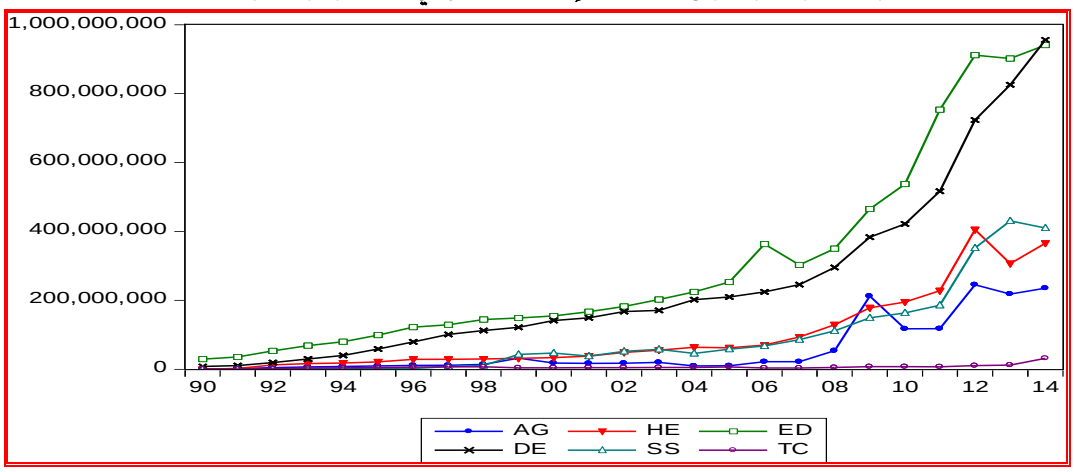

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات المختلفة لنموذج.

و باعتماد على الدالة : $\ln Y = \beta_0 + \beta_1 \ln G + \beta_2 \ln I + U$

كانت النتائج و فق النموذج الحديث (GMM) كما هو موضح في الملحق رقم 1.

تحصلنا على الدالة التالية :

$$\log GDP = 4.74 + 0.91 \log G - 0.21 \log I + U$$

] -1.34 [ ] 11.40[ ] 2.28 [

R^2 : 0.75. D-W:2.30

وتؤكد النتائج على الدور الفعال للإنفاق الحكومي الإجمالي في تفعيل الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت المعلمة موجبة ومرتفعة حيث تغير وحدة واحدة في إجمالي الإنفاق الجكومي يؤدي إلى تغير 0.91 وحدة في الناتج المحلي الإجمالي .

وبتقدير دالة ديناميكية التنمية الاقتصادية في الجزائر معبر عنها GDP وإضافة إلى النموذج القطاعات الأساسية للإنفاق الحكومي، وذلك باستخدام الإنفاق على قطاع التالية : التعليم والصحة ،والزراعة ،والضمان والتضامن الاجتماعي وقطاع النقل وتكنولوجيا الاتصلات وباستخدام أسلوب المحكات الحديث (GMM).

وكانت المخرجات على شكل المعادلة التالية :

LogGDP = 35.81 -0.57 LogAG +2.46LogED - 8.7LogDE+ 1.95LogHE +2.09LogTC+ 2.74LogSS.

R^2 : 0.166. D-W:1.84

وتدل المخرجات على أن مرونة كل من التعليم وقطاع الصحة والضمان الاجتماعي موجة ومرتفعة . و هذا يدل على المساهمة الفعالة في تحفيز النمو في الجزائر مما يؤكد على دور الانفاق الاجتماعي ولما له من أثر على التنمية البشرية التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الشاملة. ومن المنطقي أن تكون مرنة الإنفاق على القطاع العسكري سالبة ويجب إعادة هيكلة الإنفاق العسكري ليتسق مع أسلوب الاستهلاكي المحفز لنمو، ولكن نتيجة مرونة القطاع الفلاحي والتي كانت (-0.57) ، مما يستوجب مراجعة السياسات الفلاحية في الجزائر خاصة وأنه قطاع مهم في إحلال الواردات وتنويع المنتجات الداخلية وممشجع ومنافس في السوق العالمية.

الخلاصة :

كانت الأسباب الاجتماعية و الإدارية و السياسية اثر بالغ الأهمية في زيادة حجم النفقات العامة في الجزائر، وذلك بسبب التوسع في تقديم الخدمات العامة لأفراد المجتمع لتحسين الظروف الاجتماعية للطبقات ذات الدخل المحدود. و يمكن القول أن الاعتماد على موارد المحروقات اعتمادا كبيرا يشكل في الحقيقة ثغرة مهمة في إستراتيجية التنمية في الجزائر.

لذلك وجب زيادة مساهمة الضرائب في تمويل الميزانية التقديرية من خلال حصر الأوعية الخاضعة للضريبة والحد من التهرب الضريبي. واعتماد سياسة إنفاق يكون هدفها تطوير الاقتصاد الوطني بكل جوانبه وأخذُ بنظر الاعتبار الظروف الموضوعية والذاتية للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع ، واعتماد مبدأ الأولويات في الإنفاق حسب طبيعة المشاكل الموجودة في الاقتصاد الجزائري ، إضافة إلى اعتماد مبدأ أكبر منفعة بأقل نفقة.

وعند اتخاذ قرارات رفع المستوى المعيشي أفراد المجتمع يجب الأخذُ بنظر الاعتبار ضرورة توازي رفع الأجور زيادة عرض السلع والخدمات المحلية بالدرجة الأولى، واستيراد السلع الضرورية فقط والتي لا يكفي الإنتاج المحلي لسدها منعا لاستيراد التضخم من الخارج.

برغم من كبر حجم النفقات العامة في الجزائر إلا أنها تتطلب المزيد من الإنفاق العام الاجتماعي في مجال مكافحة الفقر وتحسين التعليم والصحة ، وإلى ترشيد الإنفاق الحالي ليكون أكثر إنتاجية اجتماعية ويوجه إلى الطبقات والمناطق الأكثر فقرا.

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

النموذج 1: العلاقة القياسية بين الناتج المحلي والإنفاق الحكومي و إجمالي الاستثمار .

Dependent Variable: LOG(GDP)
Method: Generalized Method of Moments
Date: 09/22/15 Time: 21:19
Sample: 1990 2014
Included observations: 25
Linear estimation with 1 weight update
Estimation weighting matrix: HAC (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)
Standard errors & covariance computed using estimation weighting matrix
Instrument specification: GDP G I
Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.742493	2.071195	2.289738	0.0320
LOG(G)	0.913034	0.080088	11.40045	0.0000
LOG(I)	-0.212174	0.157734	-1.345139	0.1923
R-squared	0.759893	Mean dependent var		22.39537
Adjusted R-squared	0.738065	S.D. dependent var		1.281375
S.E. of regression	0.655803	Sum squared resid		9.461701
Durbin-Watson stat	2.307813	J-statistic		2.077863
Instrument rank	4	Prob(J-statistic)		0.149449

المصدر : من إعداد الباحث ، مخرجات Eveiws 8.1

النموذج2 : نموذج التنمية الاقتصادية ومختلف الإفاق الحكومي القطاعي1990 -2014.

Dependent Variable: LOG(GDP)
Method: Generalized Method of Moments
Date: 09/22/15 Time: 21:45
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments
Continuously updating weights & coefficients
Estimation weighting matrix: HAC (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)
Standard errors & covariance computed using estimation weighting matrix
Convergence achieved after 12 iterations
Instrument specification: GDP C ED DE HE TC SS AG

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(AG)	-0.570299	0.470385	-1.212408	0.2430
LOG(DE)	-8.768168	17.82043	-0.492029	0.6294
LOG(ED)	2.467548	8.337977	0.295941	0.7711
LOG(HE)	1.954630	1.379842	1.416561	0.1758
LOG(TC)	2.097475	3.781186	0.554713	0.5868
LOG(SS)	2.748654	4.941936	0.556190	0.5858
C	35.81528	33.63945	1.064681	0.3028

R-squared	0.162092	Mean dependent var	22.57287
Adjusted R-squared	-0.152124	S.D. dependent var	1.172622
S.E. of regression	1.258658	Sum squared resid	25.34750
Durbin-Watson stat	1.849479	J-statistic	1.324787
Instrument rank	8	Prob(J-statistic)	0.249735

قائمة المراجع:

*1 - **Liang pinghan** ,The changes in structure of public expenditure behind the western china development program " The empirical study base of on provincia public expenditure ".Southwestern University of Finance and Economics ; School of Finance ; china . March 2005.*

*2 - **Nikolaos Dritsakis** , Economic Development and Public Expenditure In the Greek Economy . http://users.uom.gr/~drits/publications/Economic_Development_Public_Expenditure.pdf*

[3] - **يسرى حسين طاحون**، أولويات الإنفاق العام وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1992 -2011 ، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد الثاني ، العدد الأول 2013 ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ص 374.

[4] - **محمد صقر** ، سمير شرف، هيفاء غدير غدير، الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (3) 2008. ص 141.

[5] - **فتحي على سعد عبد النبى** ، توزيع الإنفاق العام في مصر وتأثيره على العدالة الاجتماعية ، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد كلية التجارة ، جامعة بنها، 2007 .

[6] - **بن عزة محمد** ، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان، سنة 2015/2014.

7- Todaro Michael , Stephen C. Smith , Econimie Development in the Third World, 11 ed Edition , 2012 , Library of Congress Cataloging-in-Publication Data , p.14. http://eco.eco.basu.ac.ir/BasuContentFiles/57/57304a77-1269-4081-bd5b-4c66b84b06a4.pdf.

8- **محمد عدنان وديع** ، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها من GNPإلى HDI ، ندوة : متطلبات التنمية في الشرق الأوسط في ظل المستجدات المحلية والعالمية ،معهد التخطيط القومي، ص233.

9 - **شيبي عبد الرحيم** ، سمير بطاهر، فعالية السياسة المالية بالجزائر : مقاربة تحليلية وقياسية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد الثاني عشر - العدد الأول - يناير 2010 ، 40.

10 - **عادل احمد حشيش**، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1992. ص44.

11 - **دافيد هال**، لماذا نحن بحاجة ماسة إلى الإنفاق العام ، وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة،جامعة غرينتش ،أكتوبر 2010، ص15.

12 - **خالد عبد الوهاب البنداري** ، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة و إدارة الأعمال قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية جامعة حلوان، 2007. ص 98.

13 - **جمعة أحمد الزيادات**، الإنفاق الحكومي و أثره على الاستثمار الخاص في الأردن ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة آل البيت، الأردن، 2000 ، ص23 .

14 - **محمد صادق حامد ربابعة** ، نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقا للمعايير الدولية ، أطروحة دكتوراه في فلسفة في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، سنة 2010، ص 46.

15 - **محمد شاكر عصفور**،أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الأردن، 2008 ، ص39 .

[16]-*David Pearce, Giles Atkinson, Susana Mourato, Cost-Benefit Analysis and the Environment ,RECENT DEVELOPMENTS, OECD 2006, P 17.*

17 - **محمد مسعي ،** سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ، مجلة الباحث - عدد 2012 / 10، ص 147.

18 - الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996.

19- **فيصل بوطيبة،** العائد من التعليم في الجزائر، دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2010، ص 24.

20 - **حسنى إبراهيم عبد الواحد** ، إنتاجية النفقات العامة الصحية دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في الفلسفة الاقتصادية، جامعة حلوان ، 2007 ص 66.

21 - **الإحصاءات الصحية العالمية**، 2010، معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (احتمالات وفاتهم قبل بلوغهم الخامسة لكل 1000 مولود حي) ، منظمة الصحة العالمية، ص 24.

22 - **الأسود الصادق** ، مساهمة المحاسبة العمومية، في ترشيد النفقات العامة – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، سنة 2011، ص 155.